Warith Scientific Journal

تجربة الاقتصاد النرويجي في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة

The experience of the Norwegian economy in the use of depleted resources in sustainable development

أ.د محمد حسين الجبوري الباحث: حميده حسين سوادي

Researcher: Hamida Hussein Sawadi Professor Dr: Mohammed Hussein Al-Jubouri

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

للقطاع النفطي دور مهم في الاقتصاد النرويجي فهو يساهم بنحو 36% من إجمالي العائدات الحكومية. ان استقبال النرويجي إيرادات مالية ضخمة من القطاع النفطي والتي كان لها الأثر الفعال على الاقتصاد النرويجي, وهذا دعا الحكومة للأستفادة من هذه العوائد بطرق تضمن لها الاستمرار باستغلالها على المدى الطويل، فكانت الطريقة الوحيدة لذلك استثمار هذه الفوائض المالية في الاسواق المالية، حيث قررت الحكومة النرويجية إنشاء صندوق يتم فيه جمع هذه الاموال ومن ثم اعادة توظيفها لتدر عليها بعوائد مضاعفة، تضمن من خلالها حقوق الأجيال القادمة من هذه الثروة الناضبة وتعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من انجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي . **ومن أبرز الاستنتاجات** هي الاستغلال الامثل للمورد الناضب (النفط) والحفاظ على عوائده وزياداتها في صناديق سيادية تضمن لها الاستمرار باستغلالها على المدى الطويل. **ومن أبرز التوصيات** هي البحث عن موارد طبيعة اخرى من اجل استغلالها بشكل أمثل حتى تدعم الاقتصاد النرويجي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد النرويجي، التنمية المستدامة، الموارد الناضبة، العوائد النفطية، الصناديق السيادية.

Abstract:

The oil sector has an important role in the Norwegian economy, as it contributes about 36% of the total government revenues. The Norwegian received huge financial revenues from the oil sector, which had an effective impact on the Norwegian economy. Where the Norwegian government decided to establish a fund in which this money would be collected and then repurposed to generate double returns, through which it would guarantee the rights of future generations from this depleted wealth. International monetary. One of the most prominent conclusions is the optimal exploitation of the depleted resource (oil) and the preservation of its returns and increases in sovereign funds to ensure that it continues to exploit it in the long term. Among the most prominent recommendations is to search for other natural resources in order to exploit them optimally in order to support the Norwegian economy.

Keywords: Norwegian economy, sustainable development, depleted resources.

المقدمة :

يهدف البحث الى معرفة التجربة النرويجية في مجال استخدام الموارد الناضبة ، والتي تتمثل قيمتها في جملة من المنافع ، فهي لها قيمة . وتنقسم هذه الموارد الى موارد ناضبة متجددة مثل الهواء ، وموارد ناضبة غير متجددة اي لا يمكن تعويضها الا بعد ألاف السنين مثل النفط . في حين تمثلت التنمية المستدامة في استخدام الموارد الطبيعة بشكل مثالي والحفاظ على خدمات الموارد وطبيعتها في الحاضر وللأجيال القادمة . وبحسب الموارد الناضبة التي امتلكها الاقتصاد النرويجي والتي تمثلت بموارد طبيعية ومنها النفط . حيث يمتلك النفط أهمية كبيرة في الاقتصاد النرويجي ، ونتيجة ما تمتلكه النرويج من قدرات وامكانيات نفطية اصبحت من الدول الكبرى المصدرة للنفط في العالم اذ يشكل القطاع النفطي ، قطاعاً مهماً من حيث مشاركته في الثروة الوطنية النرويجية .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في معرفة تجربة الاقتصاد النرويجي في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة .

مشكلة البحث : ماهي آثار وإنعكاسات إستخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة ،وانطلاقاً من مبدأ أن تجربة النرويج تعد من انجح التجارب في مجال إستخدام فوائضها النفطية ، وبناءاً على ذلك هناك جملة من التساؤلات نوردها كالأتي :

1- كيف تستخدم النرويج عوائدها النفطية ؟

2- مامدى نجاح تجربة النرويج في إدارة عوائدها النفطية ؟

هدف البحث : يسعى البحث الى معرفة الموارد الناضبة واستخدامها في الاقتصاد النرويجي من اجل تحقيق التنمية المستدامة .

فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية مفادها ان استخدام الموارد الناضبة بشكل أمثل وكفوا يحقق التنمية المستدامة والتجربة النرويجية مثال على ذلك.

منهجية البحث: لتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على المنهج النظري والتحليلي للوصول الى هدف البحث ومعرفة تجربة الاقتصاد النرويجي في مجال استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة.

هيكلية البحث: لغرض تحقيق أهداف البحث تم تقسيمة البحث لمبحثين . الاول تمثل بأولاً: مفهوم الموارد الناضبة وثانياً التنمية المستدامة . بينما المبحث الثاني : تمثل بأولاً نظرة عامة عن الاقتصاد النرويجي .ثانياً موقع النفط في الاقتصاد النرويجي . وثالثاً تجربة النرويجي في مجال استخدام العوائد النفطية ورابعاً المؤشرات الاقتصادية للنرويج ، سبقتها المقدمة وختمت بالاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها .

المبحث الاول : مفهوم الموارد الناضبة ، التنمية المستدامة

اولاً: الموارد الناضبة

إن المورد، هو قيمة اقتصادية معينة ويترتب على استغلاله جملة من المنافع. ويتمثل بالمخزون الطبيعي والغابات والمناخ والتضاريس والمساقط المائية والموقع الجغرافي بأجملها فهي موارد لها قيمة تعكس ثروة أي بلد، فسطح الأرض من يابسة وماء وتضاريس ومناطق مناخية متباينة تؤثر بشكل مباشر على نوع النشاط الاقتصادي الذي يتبعه سكان المنطقة وما يكمن في باطن الأرض من ثروات معدنية كالحديد والفحم والنحاس(الهيتي ،47،2010-48)

1- الموارد الناضبة (الطبيعية) وانواعها:

تمتاز الموارد الطبيعية بأهمية كبيرة في عملية الانتاج، وخاصة الموارد الطبيعية الناضبة ،لأن الرصيد العالمي منها يتضاءل بأستمرارية الأستهلاك مع الزمن، ومستقبلاً مع تضاءل هذه الموارد يكون أمر النمو والتنمية مقلقاً من خشية خطر نفاذها(العصفور، 2002،العدد13)، ويكمن الدور الآقتصادي في ايجاد هذه الموارد الموجودة في الطبيعة التي يستطيع الآنسان أستخدامها وتحويلها من ثروات مكتنزة في جوف الأرض إلى ثروات اقتصادية يمكن استغلالها في اشباع حاجات ومتطلبات البشر اللامتناهية بصورة سلع وخدمات(شعبان ،2016).

ثانياً:- أنواع الموارد:-

والموارد الطبيعية من ناحية عطائها تتكون من مجموعتين رئيستين وهما:-

1- موارد متجددة (غير الناضبة): وهي تلك الموارد التي وهبتها الطبيعة من دون الخوف على نفاذها ولكن يخشى عليها من خطر الاتلاف والتدمير والنفاذ بسبب التلوث والافراط في سوء استخدامها وهدمها كالماء والهواء والشمس والنباتات والتربة وغيرها.....

2- موارد ناضبة (غير متجددة): وتسمى ايضاً الموارد ذات المخزون المحدود وهي بطبيعتها تكون متعرضة لقانون النفاذ لان مايستغل ويستهلك منها لايمكن تعويضه او تصبح عملية التعويض صعبة جداً وبطيئة عبر الزمن، كالمعادن المختلفة والطاقة المخزونة في باطن الأرض من فحم وبترول وغاز طبيعي(الفرحان،عبدالله،موسى،10).

وتحت مسمى الطاقة الآحفورية. ويفرق جوزيف بين الموارد وكما يأتي:

أ-الموارد الطبيعية القابلة للنضوبble Natural Resources Exhausti مثل النفط.

ب-الموارد الطبيعية القابلة للأكثار Natural Resources Augmentableمثل الآسماك.

ج-الموارد الطبيعية التي لاتنضب ولكنها غير قابلة للأكثارInexhaustible But Non- Augmentable Resourcesمثل الآراضي والشمس والمد والجزر.

د-الموارد القابلة لآعادة الاستخدام (التدوير) Recyclable Resourcesمثل المعادن.

وعُرفت ايضاً، على انها مايقوم به الانسان بتقييم وأدراك المنفعة التي يحصل عليها من البيئة، واعدادها للدخول في دائرة الآستخدام الآقتصاي لأشباع حاجات ومطالب معينة(القريشي ،2017، 218)

ثانياً:- مفهوم التنمية المستدامة: - The concept of sustationabe Development

يرى البعض الى جعل مفهوم التنمية المستدامة اقرب الى التحديد، ووضعوا تعريفا" لها يختص بالجوانب المادية للتنمية المستدامة، حيث أكدوا على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتحدة بطريقة لا تؤدي إلى اقتنائها أو تدهورها، أو ربما تؤدي الى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة، والتركيز في الحفاظ على رصيد فعال وثابت من الموارد الطبيعية كالتربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

و**تستند** بعض التعريفات الآقتصادية على الادارة المثلى للموارد الطبيعية، من خلال التركيز في الحصول على الحد الآقصى من منافع التنمية الآقتصادية، شريطة الحفاظ على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها(سيمونز،81،2008). **و**التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والتي لها القابلية على الآستمرارية والتي لا تتعارض مع البيئة، مستخدمة العقلانية في إستخدام الموارد الطبيعية(العسل،1996، 39)، فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير مكلف فالتقدم (الشافعي، 13،2012)الاجتماعي والآقتصادي يمكن أن يحدث دون إستنفاد الموارد الطبيعية، وفي ضوء ذلك عُرفت التنمية السمتدامة بأنها "التنمية التي تنهض بمتطلبات الحاضر دون التضحية بقدرة الآجيال القادمة على مواجهة متطلباتهم". إن اول تعريف ركز على مفهوم الآستدامة وحسب تقرير الآتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام 1981 تحت عنوان (الآستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة)، وهي السعي الدائم(الهيتي،المهندي،ابراهيم،2010،14)

المبحث الثاني

أولا" : نظرة عامة عن الآقتصاد النرويجي

النرويج دولة اسكندينافية، تقع في اقصى شمال غرب قارة أوروبا ، ولها حدود مشتركة مع السويد وفنلندا وروسيا، وعاصمتها (اوسلو) (النرويجية ،2010-2011،11)، وتسود فيها أجواء باردة قطبية تتمثل في المناطق الشمالية منها إلا إن مناخها يتميز بكونه أكثر إعتدالا" مقارنة" بالدول الآخرى الواقعة في الشمال ،بفضل تيارات الخليج الدافئة والقادمة من الغرب لاسيما شواطئها الجنوبية ، أما مناطقها الداخلية الجبلية فتتصف بالبرودة وتغطيها الثلوج معظم أيام السنة، وهذا الآختلاف في الطبيعة الجغرافية وموقعها المتطرف في أقصى شمال أوروبا ساهم في منحها تنوعا" مناخيا" وبيئيا" وفرض على بعض المناطق منها نوعا" من العزلة الطبيعية .

يؤثر موقع النرويج في أحوالها المناخية فيطول النهار في الصيف والعكس في الشتاء، وتظهر إختلافات حادة بين الصيف والشتاء فيها ، وتزيد الطبيعة الجبلية من شدة البرودة وبعكس ذلك فإن تيار الخليج الدافئ يساعد على رفع درجات الحرارة ، وتمتاز المناطق الساحلية بإعتدال الطقس صيفا" وسقوط أمطار غزيرة كان لها تأثير مباشر في تنوع أنماط النبات، إذ تنتشر الغابات في بعض الجهات وفي جهات اخرى الحشائش والطحالب بينما تسود الفحولة المناطق الصخرية غير القابلة للزراعة(النرويج ، تقرير من الأنترنيت،919). إضافة لذلك وجود الساحل البحري على إمتداد الشمال والغرب من النرويج ساهم في نشوء مدن ساحلية مثلث بوابة قارة اوروبا على العالم عبر المحيط الآطلسي، مما وفر مجالا" رحباً لممارسة مهنة التجارة والتي إختص بها قدماء النرويجيين الذين يقطنون تلك المدن ، ومنحتهم السيطرة على عمليات التصدير و الاستيراد للبضائع من وإلى القارة ، الآمر الذي شكل احد عوامل الثراء الذي امتاز به النرويجيون منذ القدم وإلى اليوم، فضلا" عما أعتادوا عليه من سبر غمار البحار والذي منحهم شعورا" بالآهمية بقي ملازما" لوجدان الفرد النرويجي في النظرة الى مكانته ودوره الاوروبي، والإعتداد بالنفس والتحدي للمخاطر التي تنطوي عليها عمليات الآبحار في مياه البحار والمحيط الشاسعة، ومن جهة أخرى فإن المناطق الساحلية توفر مجالا" للعمل والإرتزاق من ماتقدمه مياه المحيط الغنية بالثروات (شريف،6-7).

يعد الآقتصاد النرويجي إقتصاد رأسمالي حديث يرتكز بالآساس على قطاع الخدمات ومن ثم على الصناعة واخيرا" على الزراعة ، وتتوزع نسبة مساهمة القطاعات الثلاث في تكوين GDP وكما يأتي:

قطاع الخدمات (57,8)%) ويتمثل بتجارة الجملة والتجزئة ،والخدمات المصرفية والتأمين والهندسة والنقل والآتصالات والخدمات العامة . أما قطاع الصناعة فيسهم بنسبة (40,1 %) ويدخل ضمن هذا القطاع عمليات إنتاج وتكرير النفط والغاز ، إذ يُسهم النفط والغاز بحوالي (25%) من GDP وعلى هذا الآساس يشكل قطاع النفط والغاز تقريبا" (63%) من القطاع الصناعي ،وأخيرا" القطاع الزراعي فهو لا يساهم في تكوينGDP للنرويج سوى (2,1%) . أما قوة العمل فتبلغ (2,59) مليون وتتوزع قطاعيا" وكما يأتي : الخدمات (76%)،الصناعة (21,1%) ،والقطاع الزراعي (2,9%) . أما عن معدل البطالة فقد بلغ (3,2%) في أيلول 2009 بعد أن كان (2,5%) في عام 2008 ، ومع ذلك فهو مستوى منخفض ، وتصل نسبة التشغيل في القطاع العام إلى (30%) من إجمالي القوى العاملة في البلد ، وحيث بلغ معدل التضخم (2%) في نهاية 2009 ، علما" إن عملة البلد هي (الكرونة النرويجية) (NOK) وكان معدل نمو GDP للنرويج خلال الآعوام من (2006-

2010) هو (4,65 ، 5,6% ،2,2% ، 1,2-%، 2,3%) على التوالي ، وقد بدأ إهتمام شركات النفط بالتنقيب في مياه النرويج الآقليمية في وقت متأخر بالنسبة إلى بقية الدول المنتجة للنفط ، ومن البديهي لبلد لم تكن له أي تجارب في النفط أن يدرس تجارب الدول الآخرى، للإستفادة من إنجازاتها وتجنب أخطائها، وصادفت بداية التنقيب في بحر الشمال في اوائل الستينات ،عهداً حاسما" في تطور العلاقات بين الدول المضيفة والشركات الدولية. وتـــم إكتشاف النفط في بحر الشمال في عام 1969 ،وبدء الآنتاج في 15 حزيران عام 1971(متاح على شبكة الآنترنيت).

واصبح للقطاع النفطي دورا" فعالا" وكبيرا" في الآقتصاد النرويجي فهو مع تحقيق ومشاركته بتكوين ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلد تقريبا" ، فهو يساهم في رفد مانسبته (36%) من جمالي العائدات الحكومية وتشكل الإستثمارات في (24%) نسبة الى إجمالي الإستثمارات ،كما يسهم بنسبة (51%) من إجمالي صادرات البلد جميع هذه المؤشرات تبين مدى اهمية وحيوية هذا القطاع بالنسبة للنرويج ، لذلك فإن أي تذبذب يحصل فيه سواء في اسعار النفط أو الغاز ، أو في عمليات الإنتاج و التصدير ، سوف ينعكس مباشرة" على الإقتصاد المحلي وخصوصا" على القطاع العام فيه . وعلى هذا الآساس وفي 22 حزيران 1990 ، مرر البرلمان النرويجي قانون صندوق النفط الحكومي رقم (36) (متاح على شبكة الآنترنيت)، ليكون هذا الصندوق داعما" لإدارة طويلة الآجل لإيرادات القطاع النفطي ، والعمل على تراكم الآصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الآلتزامات المالية الكبيرة في المستقبل والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية(Hassan،2009، 195).

إذ تشير التقديرات إن الإنفاق العام لمتطلبات التقاعد ورعاية الشيخوخة سيرتفع بشكل متسارع نظرا" للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاعين العام والخاص ، وفي المقابل ستشهد الإيرادات العامة من القطاع النفطي إنخفاضا" نظرا" لبدء النضوب التدريجي لإحتياطات النفط . إذ تشير الدراسات بإن إحتياطات النفط الخام المؤكدة للنرويج تبلغ (6,68) مليار برميل وهي تتصدر المركز (21) عالميا" وفقا" للتسلسل الدولي حسب حجم الإحتياطي المؤكد للنفط ،وبما إن معدل الآنتاج اليومي للبلد يبلغ (2,35) مليون برميل/يوم،عليه فإن زمن النضوب يكون في غضون(7- 8) سنوات، وفي أبعد الحدود لغاية عام 2020 .

ثانياً:- <u>مساهمة النفط في الاقتصاد النرويجي.</u>

يمتلك النفط اهمية جيدة في الاقتصاد النرويجي، اذ تعتمد النرويج على العوائد التي يكون مصدرها انتاج وبيع النفط، اذ يبدو جليا اهمية انتاج النفط في الاقتصاد الجزائري منذ اكتشافه اواخر الستينيات من القرن الماضي، ونتيجة ما تمتلكه النرويج من قدرات وامكانيات نفطية أصبحت من الدول الكبرى المصدرة للنفط في العالم, ولهذا فانها تتمتع بفائض نقدي كبير لا سيما بعد الارتفاع في أسعار النفط، اذ يشكل القطاع النفطي قطاعاً مهماً من حيث مشاركته في الثروة الوطنية النرويجية. فيما يأتي عرض لأهم التطورات النفطية التي شهدتها النرويج:

المرحلة الاولى للفترة (1977- 1989): خلال هذه الفترة تحاول دولة النرويج الدخول في تجارة النفط بكل حذر بسبب قلة تجربتها وخبرتها في هذا المجال, إلا إنها تصادفت مع إرتفاع أسعار النفط في الفترة، نتيجة أزمـة في عام1973 في السوق العالمية للنفط، هذا ما ادى بها إلى حصد إيرادات نفطية هامة كانت غير متوقعة من طرف الحكومة النرويجية انذاك، مما شجعها على زيادة إنتاجها من النفط، ومن ثمة زيادة طاقتها في تصدير المنتوجات

المرحلة الثانية (1990-1999): عرفت العوائد النفطية خلال هذه المرحلة تحسنا ملحوظا مقارنة مع السنوات السابقة وذلك نتيجة تحسن اسعار النفط في هذه المدَة.

المرحلة الثالثة (2000-2012): تميزت هذه المرحلة بارتفاع الكبير في أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، هذا ما أدى إلى زيادة في العوائد النفطية لجميع الدول المصدرة للنفط عامة والنرويج خاصة.

<u>ثالثاً: تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية</u>: بعد أن أصبحت النرويج من الدول المصدرة للنفط في العالم، ومع التغيرات الكبيرة التي شهدتها السوق النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بدأت النرويج في استقبال إيرادات مالية ضخمة من القطاع النفطي والتي كان لها الأثر الفعال على الاقتصاد النرويجي, هذا ما أدى بالحكومة النرويجية الى التفكير في كيفية الإفادة من هذه العوائد بطرق تضمن لها الاستمرار باستغلالها على المدى الطويل، فكانت الطريقة الوحيدة لذلك استمثار هذه الفوائض المالية في الاسواق المالية، ومن أجل تنفيذ ذلك، قررت الحوكمة النرويجية إنشاء صندوق يتم فيه جمع هذه الاموال ومن ثم اعادة توظيفها لتدر عليها بعوائد مضاعفة، تضمن من خلالها حقوق الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة، وسيتم توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:

1. ماهية صندوق الثروة النرويجي: إن اعتماد النرويج على إيرادات القطاع النفطي منذ اكتشافه جعلها رهن العوائد النفطية، وخوفا من التغيرات الكبيرة التي يعيشها هذا المورد في السوق العالمية بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، فكان للنرويج تجربة في توظيف العوائد النفطية عن طريق إنشاء صندوق سيادي.إذ تعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من انجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي لقد اعتمد البرلمان النرويجي القانون رقم 36 المتعلق بـصندوق الـنفط الحوكمي النرويجي يوم22 جوان 1990.

وتنفيذا لهذا القانون "قام رئيس الورزاء النرويجي **Gro Harlem Brundtland"** بتأسيس صندوق النفط الحكومي **pétroleum The Fund** اذ قال في هذه المناسبة :

" لكي نتجنب إنفاق النقود بالسرعة التي حصلنا فيها عليها فينبغي أن تستفيد أجيالنـا القادمة أيضا من ثروات بلادنا النفطية، وأعلم جيدا أيها النرويجيون أنكم على يقين من أنكم تدركوا بـأن النفط والغاز هي من المصـادر المستنفذة التي لن تبقى للأبد(دادن، غربي،2011،758) ويتمثل دخل الصندوق في "صافي التدفق النقدي المركزي للحكومة من النشاطات النفطية، إضافة الى الى العائد من إستثمارات الصندوق. كما تصب عوائد خوصصة شركة شتات أويل في الصندوق، وتتضمن المصروفات تحويلا سنويا إلى وزارة المالية يتوافق ومبلغ عوائد النفط المطبقة في الموازنة المالية لتغطية العجز غير نفطي، فضلا عن التكاليف الإدارية للصندوق(نورينج،2007،218)

إن إنتاج النفط في النرويج منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وكذا ماشهدته السوق النفطية الدوليـة مـن ارتفاع في أسعار النفط في سنتي 1973-1974، أدى بالحكومة النرويجية للحصول على ايرادات كبيرة من هذا القطاع الحديث العهد على الاقتصاد النرويجي، وتحول وتلك الإيرادات مباشرة إلى الميزانية العامة للدولة، هذا ما أدى الى زيادة الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي، وترتب على ذلك انخفاض في القدرة التنافسية لصادرات البلد، اضافة الى ذلك ارتفاع سعر صرف الكرونة النرويجية اتجاه عملات بلدان الجوار .ومع ذلك استمرت الحكومة النرويجية في سياستها التوسعية مدعومة بالإيرادات النفطية الى غاية 1986، وهي السنة التي سجلت فيها أسعار النفط انخفاضا حادا، والتي لم تتحسن لغاية 2009، هذا ما جعل حكومة النرويج تتخبط في الخطط المستقبلية المقررة للإنفاق العام والميزانية العامة.وعلى أساس ذلك، تم اتخاذ قرار من البرلمان والحكومة النرويجية ، على أن لا يتم إدخال إيرادات النفط المتحققة زمن انتعاش

اسعاره في السوق الدولية، وانما يتم اقتطاع جزءا من هذه الإيرادات الغير متوقعة وايداعها بصندوق خاص ، ولكن حصلت بعض التقاطعات عن حجم الإيرادات الفائضة، وكيفية تحديدها الأمر الذي أدى إيداع جميع إيرادات النفط في هذا الصندوق سوأء انتعشت أسعار النفط أم لا، لكي يجنب اقتصاد البلد الاثار السلبية الناتجة عن ايرادات الموارد الطبيعية والمتمثلة بالاساس بالمرض الهولندي, ومن هنا تم انشاء صندوق الثروة النرويجية سنة 1990 ليكون هذا الصندوق داعما لإدارة طويلة الاجل لايرادات القطاع النفطي والعمل على تراكم الاصول المالية الحكومية من اجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل والمتعلقة بمتطلبات الانفاق العام وشيخوخة السكان والرعاية الصحية(الجبوري ،وأخرون ،150-151، 2014) وللاطلاع عن الطبيعة الريعية للاقتصاد النرويجي يتم ذلك من خلال تناول نسبة الايراد النفطي من اجمالي الايرادات والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وكالاتي:

جدول (1) ايرادات الموارد النفطية (% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نسبة الايراد النفطي من الناتج المحلي الاجمالي
2004	8.16	2012	6.97
2005	9.27	2013	5.83
2006	9.20	2014	5.63
2007	7.87	2015	3.14
2008	9.26	2016	2.70
2009	5.54	2017	3.76
2010	6.49	2018	5.24
2011	8.01	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

اذ يشير الجدول (1) إلى الايرادات التي حققتها النرويج من ايرادات النفط للفترة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات النفط من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2005 اعلى نسبة وكانت (9.27%) بينما كانت اقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (2.70%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها تراجعا في السنوات الاخيرة في مقدار مساهمة ايرادات النفط من الناتج المحلي الاجمالي.كما يوضح جدول (2) ايرادات موارد الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي

جدول (2) ايرادات موارد الغاز الطبيعي (% من اجمالي الناتج المحلي)

السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي	السنوات	نسبة ايراد الغاز الطبيعي
2004	1.18	2008	2.79	2012	3.16	2016	1.33
2005	1.13	2009	3.00	2013	2.81	2017	2.01
2006	1.99	2010	2.18	2014	2.12	2018	2.69
2007	1.90	2011	2.72	2015	2.03	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

اذ يشير الجدول (2) الى الايرادات التي حققتها النرويج من ايرادات الغاز الطبيعي للمدَة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفاتاً واضحاً في نسب مساهمة ابرادات الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2009 اعلى نسبة وكانت (3.00%) بينما كانت اقل النسب في عام 2005 اذ بلغت النسبة (1.13%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضيئل يدل على ضعف استثمارها الغاز الطبيعي ليشكل نسبة جيده من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي, علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات.

كما يوضح جدول (3) اجمالي الايرادات للموارد الناضبة في النرويج كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وكما يأتي:

جدول (3) اجمالي ايرادات الموارد الناضبة (% من الناتج المحلي الاجمالي)

السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة	السنوات	الموارد الناضبة
2004	9.40	2008	12.19	2012	10.22	2016	4.08
2005	10.44	2009	8.61	2013	8.73	2017	5.81
2006	11.24	2010	8.80	2014	7.83	2018	7.98
2007	9.85	2011	10.86	2015	5.23	2019	..

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

اذ يشير الجدول (3) الى نسب الايرادات التي حققتها الموارد الناضبة النرويجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للمدَة من 2004-2019 اذ يتبين ان هناك تفاوتاً واضحاً في نسب مساهمة ايرادات الموارد الناضبة من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2008 أعلى نسبة وكانت (12.19%) بينما كانت أقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (4.08%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضئيل يدل على مساهمة منخفضة للموارد الناضبة من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي, إلا ان السنوات الاربع الاخيرة من عام 2015 حتى 2018 كانت الاقل انخفاضا مما يعكس توجه الدولة نحو الاستفادة من الجوانب الاقتصادية الاخرى في تحقيق ايراداتها الضرورية علما ان عام 2019 لم تتوفر عنه بيانات.

ويوضح الجدول التالي تطور صندوق الثروة النرويجي (صندوق ضبط الموارد)

جدول رقم (4)

تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الفترة (2004-2019) (الوحدة : مليار دولار)

السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات	السنوات	صندوق ضبط الايرادات
2004	44.31	2008	50.95	2012	51.86	2016	60.45
2005	46.99	2009	48.86	2013	58.28	2017	65.92
2006	56.84	2010	53.22	2014	64.80	2018	63.15
2007	60.84	2011	49.40	2015	57.46	2019	66.95

المصدر: اعداد الباحث باعتماد https://data.albankaldawli.org/country/DZ باعتماد الملحق رقم (4)

اذ يظهر الجدول اعلاه ان صندوق ضبط الموارد قد تطور منذ عام 2004 اذ كان المبلغ المخصص فيه 44.31 مليار دولار وبدأ بالارتفاع للسنوات اللاحقة لتصل إلى 60.84 عام 2007 ثم بدأ بالانخفاض والارتفاع للسنوات اللاحقة الا انه منذ عام 2015 بدأ بالارتفاع واستمر حتى عام 2019 اذ تشكل نسبتها اعلى نسبة بين السنوات المدروسة اذ بلغ مقدار المبلغ 66.95 مليار دولار.

أولا: المؤشرات الاقتصادية :

1- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يقصد به الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان الكلي ، حيث يعد هذا المؤشر مقياساً مهماً لمستوى التنمية الإقتصادية والإداء الكلي للإقتصاد .والجدول رقم (5) يوضح ذلك مع الرسم البياني بالشكل (1) في ادناه :

الجدول (5) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2004-2019الوحدة : الف دولار

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2004	42511.37	2008	61719.60	2012	65354.78	2016	58933.96
2005	47797.53	2009	55417.50	2013	66961.25	2017	62940.59
2006	54095.16	2010	57958.37	2014	65892.69	2018	67640.18
2007	55872.43	2011	62076.74	2015	60385.12	2019	66831.87

البنك الدولي باعتماد الملحق رقم (4) https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (1) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2019

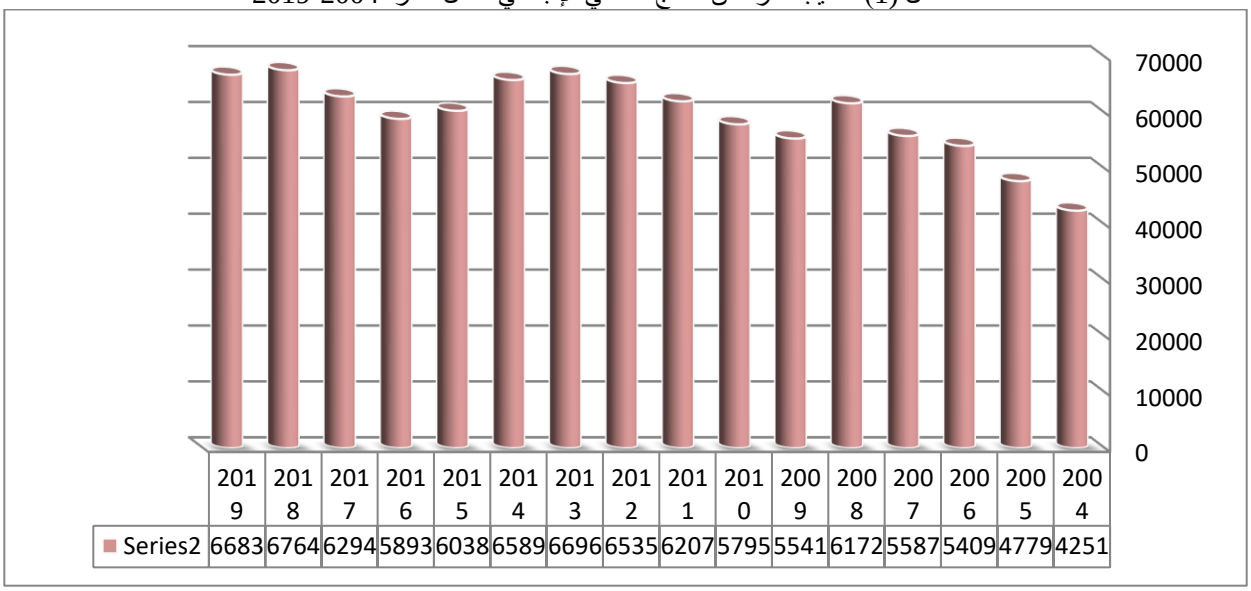

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل نلاحظ ان مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر خلال الفترة 2004-2019 ، حيث ارتفع من 42511.37 دولار سنة 2004 إلى 61719.60 دولار سنة 2008 وسجل اعلى مستوى له سنة 2018 بـ 67640.18 دولار ،بسبب نجاعة السياسة الإقتصادية وزيادة اداء النمو في قطاع المحروقات ليعود إلى الإنخفاض بداية من سنة 2019 .

2- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** : يوضح جدول (6) معدل النمو في الناتج المحلب الاجمالي لدولة النرويج خلال الفترة من 2004-2019 وكما يلي:

الجدول (6) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2004-2019

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2004	3.97	2008	0.48	2012	2.70	2016	1.07
2005	2.63	2009	1.73-	2013	1.03	2017	2.32
2006	2.40	2010	0.70	2014	1.97	2018	1.29
2007	2.99	2011	0.98	2015	1.97	2019	1.15

البنك الدولي باعتماد الملحق رقم (5) https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (2) نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2019

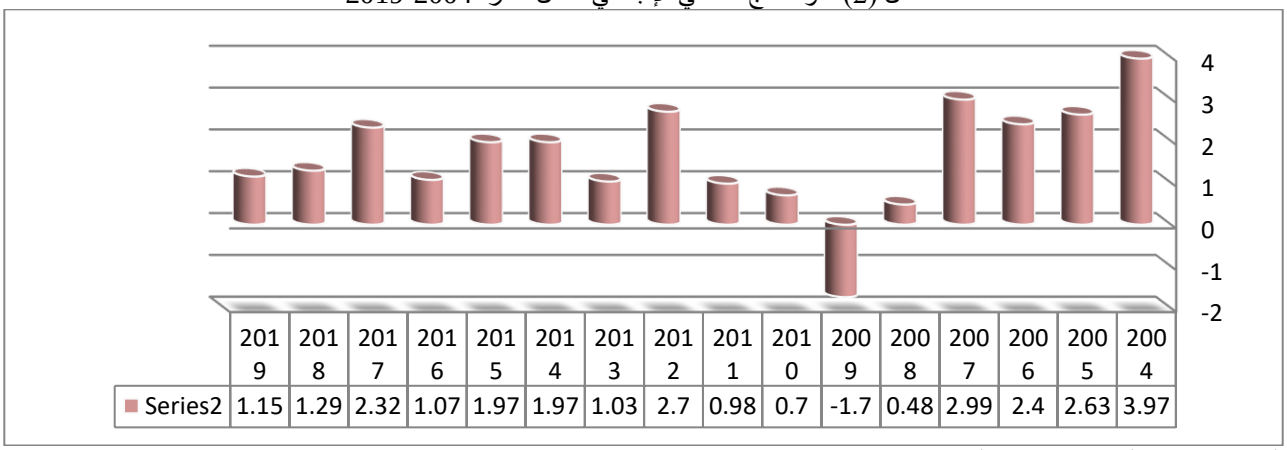

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت انخفاضا وتفاوت ملحوظ اذ كانت نسبته عام 2004 3.97 وبدأ بالانخفاض للسنوات اللاحقة حتى كان قيمة سالبة عام 2009 بلغت -1.73 ثم عاود الارتفاع ليحصد بعدها اعلى نسبة عام 2012 بلغت 2.70 ثم تراوحت بين ارتفاع وانخفاض حتى عام 2019 الذي سجلت فيه نسبة نمو بمقدار 1.15 .

3- **مؤشر الميزان التجاري** : يوضح الميزان التجاري للسلع والخدمات درجة انفتاح الإقتصادي للدولة على العالم الخارجي ، ومستوى علاقتهما التجارية مع بلدان العالم المختلفة ، ومن خلال الجدول التالي سنوضح معطيات إحصائية للميزان التجاري خلال المدة **2004-2019**.

جدول (7) الميزان التجاري خلال المدة 2004-2019الوحدة :مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2004	101.46	2008	156.49	2012	158.41	2016	109.66
2005	123.00	2009	128.54	2013	152.57	2017	119.47
2006	140.70	2010	138.56	2014	148.09	2018	133.47
2007	135.73	2011	156.71	2015	123.20	2019	..

البنك الدولي باعتماد الملحق رقم (6) https://data.albankaldawli.org/country/DZ

شكل (3) الميزان التجاري خلال الفترة 2004-2019

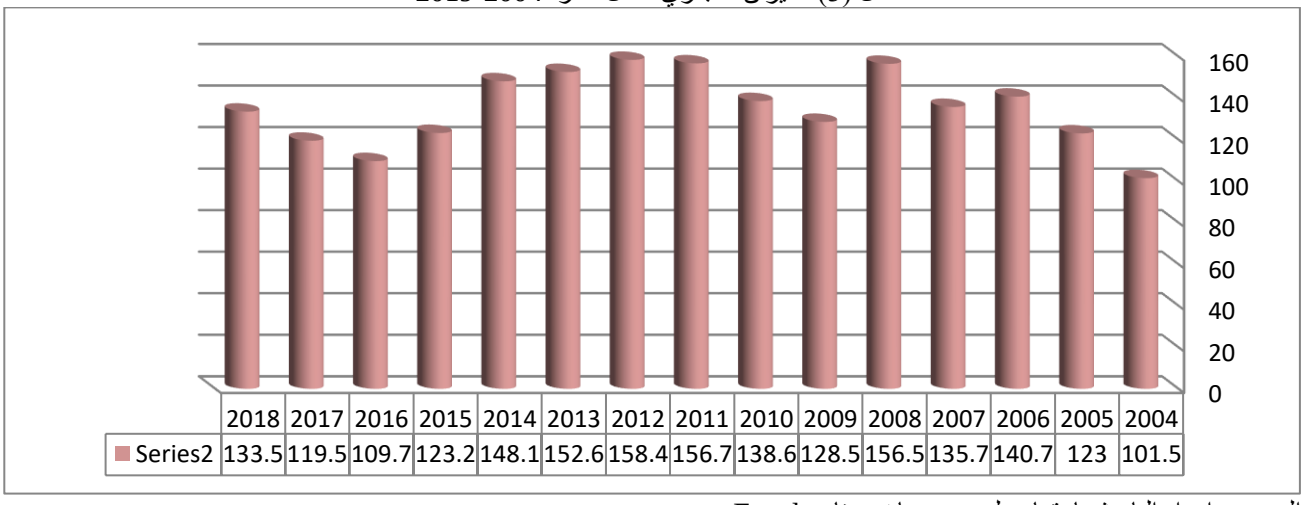

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل اعلاه وجدول (7)نلاحظ أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً خلال المدَة (2004-2018)، إذ إرتفعت قيمة الفائض من 101.46 مليار دولار سنة 2004 واستمر في تزايد حتى عام 2006 اذ بلغ 140.70 ثم انخفض في عام 2007 إلى 135.73 مليار دولارثم عاود الارتفاع في السنة اللاحقة واستمر ارتفاعا وانخفاضا الا ان اعلى نسبة له كانت عام 2008 اذ بلغ 156.49 وأقل مستوى كان 2004 إذ بلغ 101.46 .

4- **نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي :** هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي، ومن خلال الجدول الآتي الذي سيوضح نسبة الدين العام الخارجي ونسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من **2004-2019**.

جدول (8) نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2004-2019

السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين	السنوات	نسبة إجمالي الدين
2004	44	2008	47.8	2012	31.1	2016	38.1
2005	42.5	2009	42.7	2013	31.6	2017	38.6
2006	52.8	2010	43.2	2014	29.9	2018	39.9
2007	49.7	2011	29.8	2015	34.5	2019	41.3

المصدر : اطلس بيانات العالم باعتماد الملحق رقم (1)

الشكل (4) نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدَة 2004-2019.

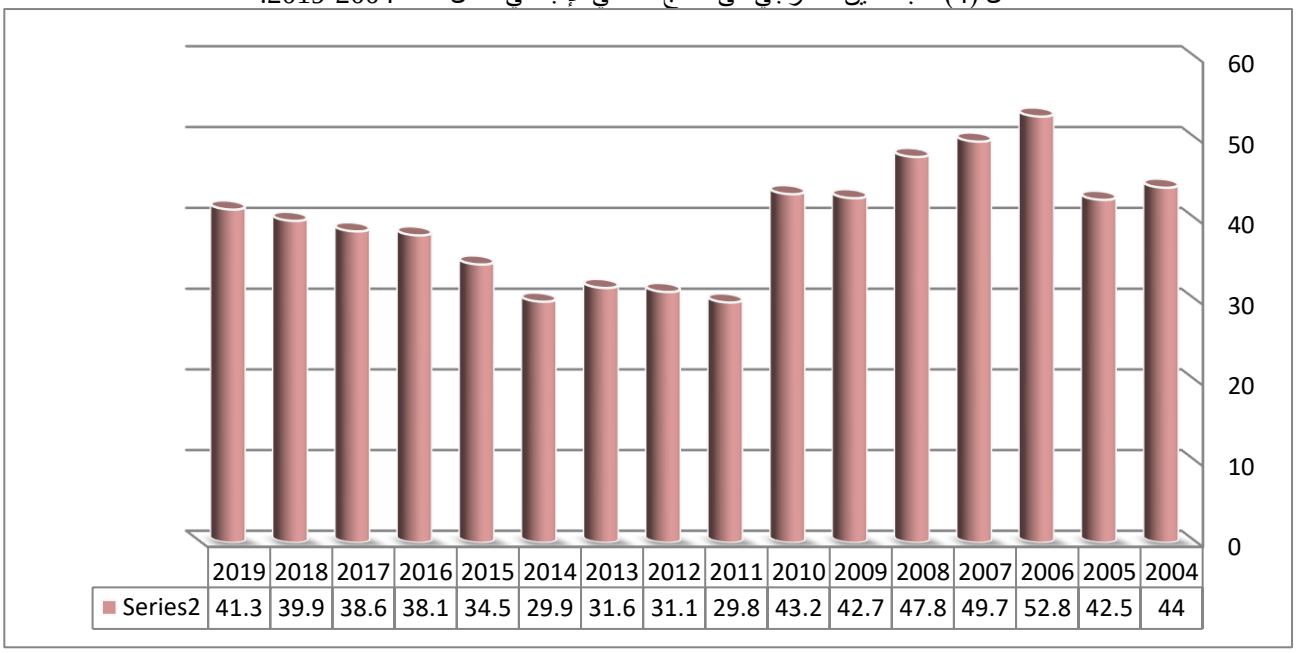

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كان في ارتفاع وانخفاض متكرر إلاَ في آخر ست سنوات كان ارتفاعها مستمرا إذ بلغت أعلى نسبة عام 2006 إذ بلغ 52.8، بينما أقل نسبة كانت عام 2011 إذ بلغت 29.8 .

5- **معدل التضخم** : يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع والخدمات ، ويعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الإقتصاد الكلي والآستقرار الاقتصادي ،وكما أنه احد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية .وعليه يبقى الهدف الاساس للسياسة النقدية هو استقرار الاسعار ومراقبة وتيرة التضخم . والجدول الاتي يوضح معدلات التضخم خلال المدَة **2004-2019**.

جدول (9) معدلات التضخم خلال الفترة 2004-2019

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2004	5.84	2008	10.41	2012	3.34	2016	1.47-
2005	8.75	2009	5.21-	2013	2.56	2017	3.95
2006	8.76	2010	5.97	2014	0.29	2018	5.78
2007	2.96	2011	6.72	2015	2.85-	2019	0.62-

البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (5) معدلات التضخم خلال الفترة 2004-2019

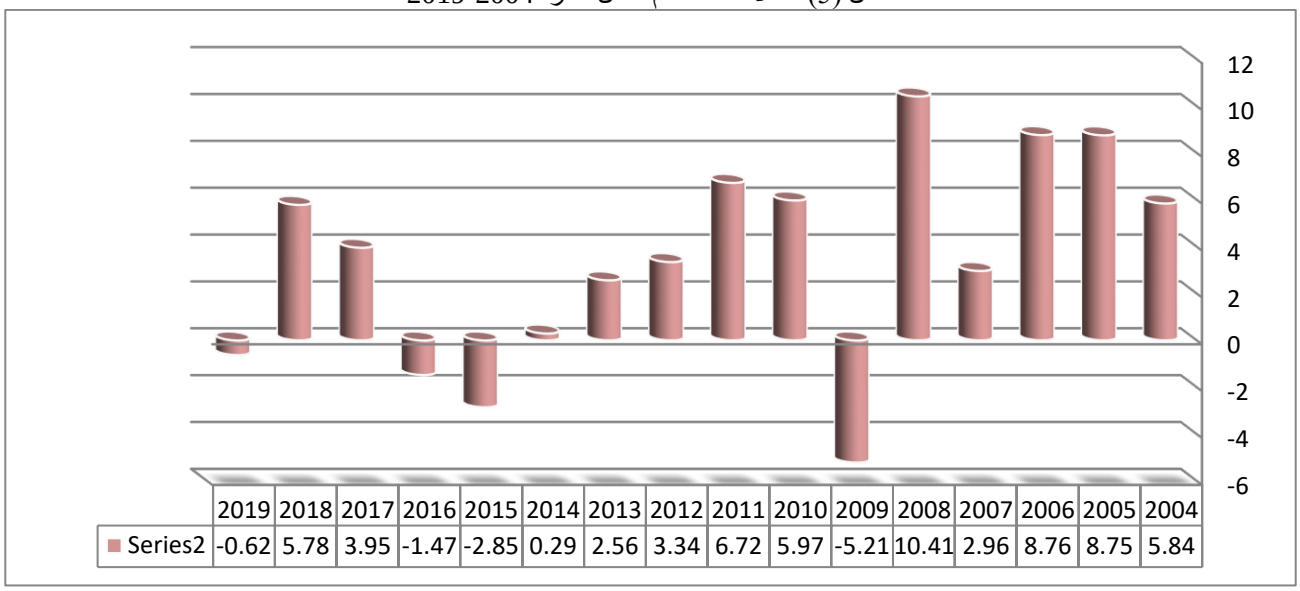

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

شهد معدل التضخم زيادة متذبذبة ابتداءً من سنة 2004 والذي قدر 5.84 إلى سنة 2019 والذي قدر -0.62 وسبب ذلك هو إنطلاق برنامج الإنتعاش الإقتصادي ،إذ بلغت أعلى نسبة عام 2010 اذ قدر بـ 10.41 وأقل نسبة كانت 2009 إذ بلغت بالسالب -5.21.

ثانياً : المؤشرات الإجتماعية : تتعلق المؤشرات الاجتماعية بإثنين من المؤشرات الرئيسة هي مؤشر الانفاق على التعليم, ومؤشر الانفاق على الصحة

1- مؤشر الانفاق على التعليم: يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة ضمن المؤشرات الاجتماعية لفحص مدى القدرة التنموية للاقتصاد والجدول (29) يعرض مدى الاهتمام بالانفاق على التعليم للحكومة النرويجية .

جدول (10) مؤشر الانفاق على التعليم خلال المدَة 2004-2019

السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم	السنوات	الانفاق على التعليم
2004	7.30	2008	6.29	2012	7.37	2016	8.03
2005	6.87	2009	7.10	2013	7.49	2017	7.91
2006	6.38	2010	6.75	2014	7.70	..	2018
2007	6.53	2011	6.45	2015	7.57	..	2019

البنك الدولي باعتماد الملحق رقم (4) https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (6) اجمالي الانفاق على التعليم خلال المدَة 2004-2019

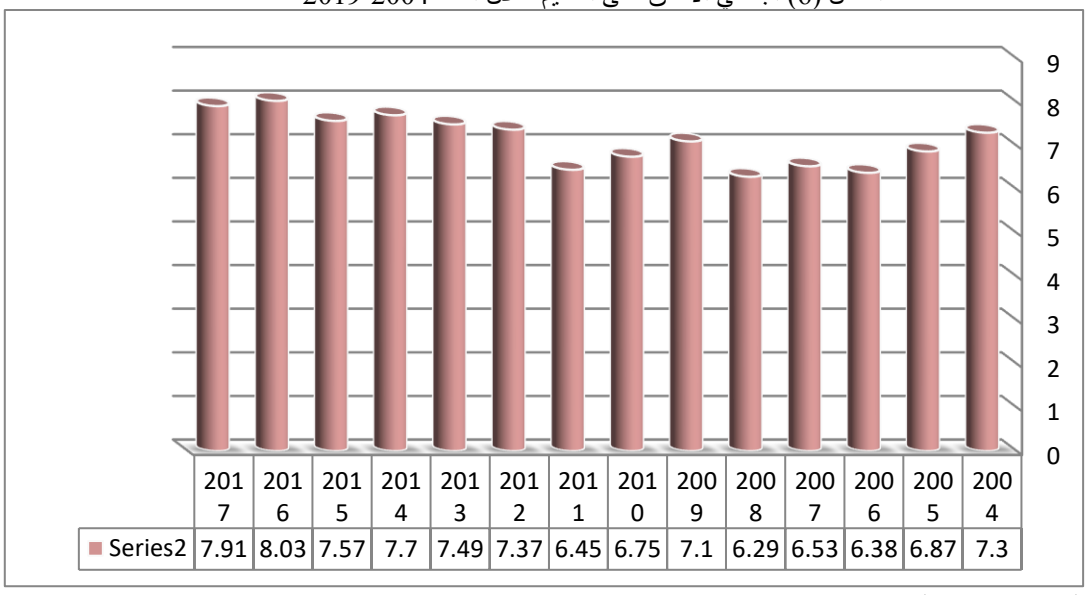

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

يوضح جدول (10) وشكل (6) مؤشر الانفاق على التعليم في النرويج بمليار الدولار للمدَة من 2014-2019 إذ يتبين إن في عام 2004كانت نسبة الانفاق (7.30) مليار دولار وقد بدأ بالإنخفاض والأرتفاع ارتفاعا حتى عام 2017 ليبلغ (7.91) وكانت أعلى نسبة عام 2016 اذ بلغ الانفاق 8.03 بينما أقل إنفاق كان عام 2008 إذ بلغت 6.29.

2- مؤشر الانفاق على الصحة: يعد مؤشر الانفاق على الصحة مؤشرا ثانيا لمعرفة مدى الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية ويمكن عرضه كما يلي:

جدول رقم (11) اجمالي الانفاق على الصحة خلال المدّة 2004-2019

السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة %	السنوات	الانفاق على الصحة%
2004	8.8	2008	8.00	2012	8.8	2016	10.6
2005	8.3	2009	9.1	2013	8.9	2017	10.3
2006	7.9	2010	8.9	2014	9.3	2018	10.00
2007	8.1	2011	8.8	2015	10.1	2019	..

البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الشكل (6) اجمالي الانفاق على الصحة خلال المدّة 2004-2019

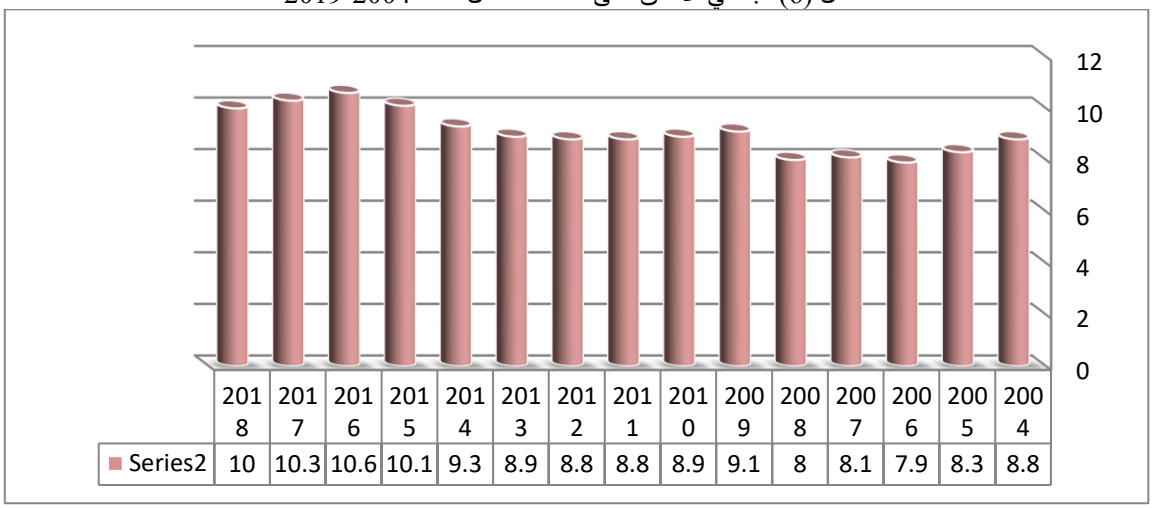

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

اذ يبين جدول (11) وشكل (6) مقدار الانفاق الحكومي على القطاع الصحي في النرويج والذي يبدو جليا تزايد الانفاق ابتداء على المدى السنوي وخصوصا السنوات الاخيرة اذ كانت أعلى نسبة خلال عام 2016 اذ بلغ 10.6 بينما أقل نسبة انفاق كانت عام 2006 اذ بلغ 7.9.

ثالثاً : المؤشرات البيئية : وتشتمل على أهم مؤشرين هي ،مؤشر التلوث البيئي ومؤشر نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية .

1- مؤشر التلوث البيئي: يوضح الجدول رقم (12) على مؤشر التلوث البيئة خلال مدة الدراسة

جدول رقم (12) مؤشر التلوث البيئي خلال المدّة 2004-2019

السنوات	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل دولار من اجمالي الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية لعام 2011)	كثافة غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل كغم من استخدام طاقة مكافئ النفط)
2004	9.29	0.16	1.61
2005	9.18	0.15	1.58
2006	9.50	0,15	1.63
2007	9.57	0.15.	1.63
2008	11.68	0.19	1.73
2009	11.46	0.19	1.77
2010	10.11	0.17	1.46
2011	8.56	0.14	1.51
2012	8.87	0.15	1.50
2013	9.50	0.16	1.48
2014	9.33	0.15	1.67
2015	9.10	0.15	1.56
2016	7.84	0.13	..
2017	..	..	..
2018	..	..	..
2019	..	..	..

البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

اذ يوضح الجدول أعلاه بان التلوث بغاز ثاني اوكسيد الكربون قدر أرتفع كمتوسط نصيب الفرد بالطن المتري ليصل أعلى مستوى له عام 2008 بنسبة (11.68) كما انها لكل دولار كانت أعلى نسبة له في عام 2010 أيضا إذ بلغ (0.17) بينما كان أعلى مستوى للتلوث لكل كيلو غرام من إستخدام الطاقة المكافئ للنفط عام 2009 إذ بلغ (1.77).

2- **مؤشر المساحة الزراعية من المساحة الكلية :**تشمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية اذ تشير الاراضي الزراعية الى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة ومزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة . وحسب تعريف منظمة الاغذية ،الزراعة تشمل الآراضي الصالحة للزراعة ،أي الآراضي التي تكون مزروعة بالمحاصيل المختلفة .

والجدول (13)

يوضح نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي خلال المدَة 2004-2019 .

السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي %	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي	السنوات	نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الاراضي
2004	2.85	2008	2.81	2012	2.72	2016	2.69
2005	2.84	2009	2.78	2013	2.70	2017	..
2006	2.83	2010	2.75	2014	2.70	2018	..
2007	2.83	2011	2.74	2015	2.70	2019	..

البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/DZ

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الآراضي قد بلغت أعلى نسبتها وقدرت ب 17.4% سنة 2015 ،لو قورن هذا المعدل بمساحة الآراضي في الجزائر لوجدناها إنها قليلة مقارنةً بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول للأحسن .

الشكل (7)

نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية خلال المدَة 2004-2019

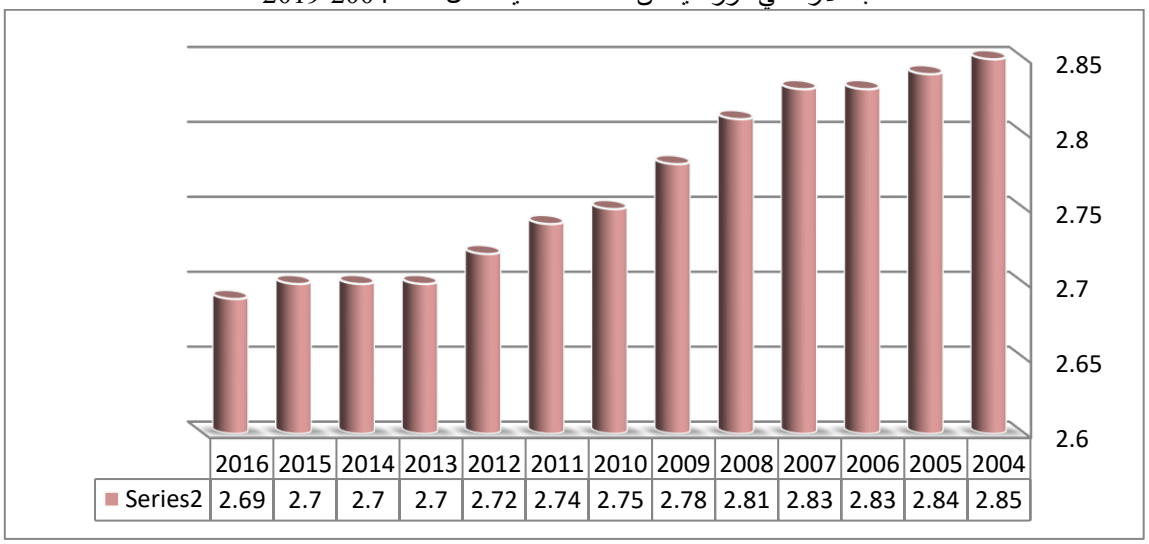

المصدر: اعداد الباحث باعتماد على: مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ نسبة الآراضي الزراعية من مساحة الآراضي قد بلغت أعلى نسبتها وقدرت ب 2.85% سنة 2004 وتقريبا النسبة مستقرة والزيادات والانخفاضات كانت طفيفة علما ان السنوات الثلاثة الاخيرة لم تتوفر عنها بيانات، لو قورن هذا المعدل بمساحة الآراضي في النرويج لوجدناها إنها قليلة.

الاستنتاجات :

1- للقطاع النفطي دورا فعالا وكبيرا في الاقتصاد النرويجي ، فهو يساهم بتكوين ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلد تقريبا .

2- كميات النفط المصدرة استطاعت ان تحقق مكانة مهمة في صادرات النرويج نتيجة العوائد المالية التي تحققها .

3- الاستغلال الامثل للمورد الناضب (النفط) والحفاظ على عوائده وزياداتها في صناديق سيادية تضمن لها الاستمرار باستغلالها على المدى الطويل .

التوصيات :

1- التنويع في الموارد الطبيعة الناضبة ودعم القطاعات الاقتصادية من اجل عدم تعرض الاقتصاد النرويجي لصدمات خارجية تنعكس سلبياً على اقتصاده .

2- خلق قاعدة لتنمية العوائد النفطية وعلى المدى الطويل بوصفها وسيلة لزيادة مصادر الدخل وتجنب المخاطر .

3- للصناديق السيادية دور كبير في الحفاظ على الموارد الناضبة من خلال استغلالها بشكل مثالي .

المصادر :

1- ابراهيم شريف ،اوروبا دراسة أقليمية لدول اشباه الجزر الجنوبية الاسكندرية بدون سنة نشر ، ص6-7.

2- اويستن نورينج، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج – إمكانيات وقيود-)التجربة لنرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى ،2007، ص.218.

3- الجبوري محمد حسين وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014، ص- ص 150-151.

4- جيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ب ت، در الكتاب الحديثن القاهرة 2008، ص 81.
5- دادن عبد الغني ، هشام غربي، التأهيل البيئي للدول النامية النفطية وأولية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي, المنعقد بجامعة ورقلة, الجزائر, يومي 22 و23 نوفمبر 2011 ص 758
6- الشافعي حسن احمد ، التنمية المستدامة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2012، ص 13.
7- شعبان هيثم عبد الكريم ، مقدمة في اقتصاديات الموارد،2016، بحث على شبكة المعلومات الدولية،http://faculty.mu.edu.sa .
8- - صالح العصفور، الموارد الطبيعية وأقتصاديات نفاذها، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المجلد، العدد2002،5، ص13، http://www.arb-api.org
9- عسل ابراهيم ، التنمية في الأسلام مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط 1، 1996، ص 39.
10- الفرحان يحيى ، عبد الله لطفي عبد الفتاح ، موسى سمحه ، البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات
11- القريشي علي حاتم ، مدخل الآقتصاد البيئي، ط 1،2017، حوض الفرات/النجف الآشرف، ص 128.
12- الهيتي نوزاد عبد الرحمن ، حسن ابراهيم المهندي، عيسى جمعه ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2010، ص14.

مصادر اجنبية :

(1) Adnan Hassan,,A Practical Guide to Sovereigen Wealth Funds,,London,Euromoneylnstiutional lnvestor pic ,2009 ,p.165 .

الانترنيت:

(1) Tore Eriksen The Norwegian Petroleum Sector and the Government Pension Fund -Global. Ministry of Finance,Norway. June/2006.p7 . متاح على شبكة الآنترنت على الموقع : www.regjeringen.no/upload/FIN/Sattens
(2) VadarOvesen work paper petroleum fiscal regimes and revenue managentsystems.p6-8 متاح على شبكة الآنترنيت على الموقع:www.norad .no./en/attachment /128868 /binary /50309?download
3- معلومات وصور عن النرويج ، تقرير من الأنترنيت على موقع : http://www.travele rpedia.net/forums/show thread.php?t=919
4- وزارة الخارجية النرويجية ،وقائع موجزة عن النرويج 2010 ،أوسلو ،2011 ، ص11 . متاح على شبكة الآنترنيت WWW .ssb.no/English/subjects/00/minifakta en/ar/minifakta.pdf